ورقة تحليلية

الهجرة السرية الإفريقية بين الحقائق والسياسات الأوروبية

شادي إبراهيم*

4 سبتمبر / ايلول 2023

Tel: +974-44663454
jcforstudies@aljazeera.net
studies.aljazeera.net

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

لا تزال العوامل التي تصنع بيئة طاردة للشباب الإفريقي قائمة (الفرنسية).

مقدمة

الهجرة غير الشرعية هي أحد الملفات المهمة في الساحة الدولية، وهي تعد من القضايا المعقدة بسبب جذور المشاكل التي ترتبط بها والآثار المترتبة عليها في تنامي الصراعات والنزاعات بين دول الاتحاد الأوروبي من جهة، وبين الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا من جهة أخرى، وكذلك مع الدول التي تقع شرق وجنوب حدود الاتحاد الأوروبي. تتنوع الأسباب التي تدفع للهجرة بين الحروب والصراعات وتنامي الفساد والاستبداد وارتفاع البطالة وانخفاض فرص العمل في الوقت الذي يتنامى فيه تعداد السكان. كما تمثل فئة الشباب الكتلة الأكبر من المجتمع الإفريقي، ويرجع ذلك لاتباع سياسات غير رشيدة من قبل حكومات الدول الإفريقية بجانب ضعف قدرتها على إدارة مواردها بخلاف حكمها القمعي والأمني. هذا بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه القوى الدولية، والذي يمكن وصفه بالاستغلالي والسلبي بسبب التنافس الشرس فيما بينها في الاستحواذ على الموارد الطبيعية وتعزيز تموضعها الإستراتيجي في القارة.

لقد بلغ تعداد سكان الاتحاد الأوروبي نحو 446.7 مليون نسمة، في يناير/ كانون الثاني 2022. يوجد 23.8 مليون مواطن من خارج الاتحاد الأوروبي ما يمثل 5.3٪ من إجمالي السكان. وفي عام 2021، مثّل المهاجرون نحو 8.84 مليون عامل في سوق العمل بالاتحاد الأوروبي أي ما يعادل 4.7٪ من إجمالي العاملين البالغ عددهم 189.7 مليون عامل(1). وتعد الهجرة الإفريقية في مسار تصاعدي، ففي آخر عقدين ارتفع عدد المهاجرين من القارة الإفريقية لأكثر من 40 مليون مهاجر بنسبة ارتفاع تصل لنحو 30٪ عن عام 2010، ولا يبدو أن تلك النسبة ستنخفض في المدى المتوسط

والمنظور(2). وهو يعد 14.5٪ من إجمالي عدد المهاجرين في العالم، بينما يبلغ عدد المهاجرين في آسيا 41٪، وفي أوروبا 22.5٪(3)؛ لذلك من المهم أن نعي أن حجم الاهتمام بملف المهاجرين من إفريقيا ليس لأنه الأكبر من حيث عدد المهاجرين لكنه مدفوع بتوجهات إعلامية وسياسية من دول الغربية.

وفقًا للبيانات الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لعام 2020 سنجد أن أعداد المهاجرين ارتفعت خلال 30 عامًا من 1990 إلى 2020 بنسبة تقدر بنحو 40٪ مرتفعة من 17 مليون مهاجر إلى 28.5 مليون مهاجر(4). انظر (الجدول 1) و(الشكل1).

الشكل الأول: عدد المهاجرين من عام 1990- 2020

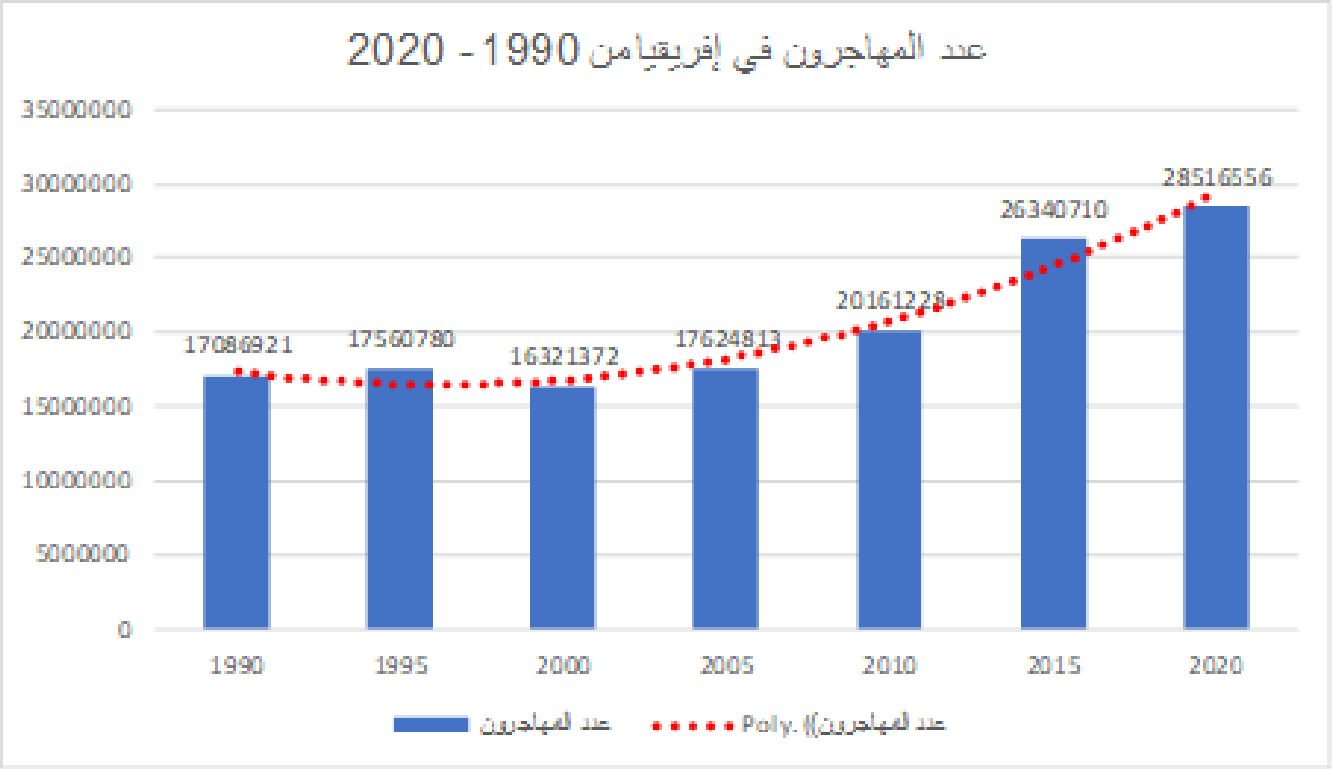

جدول (1) معدل التغير لأعداد المهاجرين كل خمس سنوات(2020 - 1990)

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020
عدد المهاجرين	17086921	17560780	16321372	17624813	20161228	26340710	28516556
نسبة الزيادة السنوية عن سنة 1990		2.69%	-4.69%	3.05%	15.24%	35.13%	40.08%

يعد إقليما شرق وغرب إفريقيا الأعلى من حيث عدد المهاجرين؛ فوفقًا لبيانات الأمم المتحدة تصدَّر إقليم شرق إفريقيا باقي الأقاليم بعدد مهاجرين بلغ نحو 7 ملايين و682 ألف مهاجر، ثم إقليم غرب إفريقيا بعدد مهاجرين بلغ 7 ملايين و652 ألف مهاجر، فإقليم وسط إفريقيا بعدد مهاجرين بلغ نحو 3 ملايين و861 ألفًا ثم إقليم شمال إفريقيا بعدد مهاجرين بلغ نحو 3 ملايين و167 ألف مهاجر. (انظر الجدول 2) و(الشكل 2).

الشكل الثاني: عدد المهاجرين بحسب الإقليم الجغرافي داخل إفريقيا من عام 1990-2020

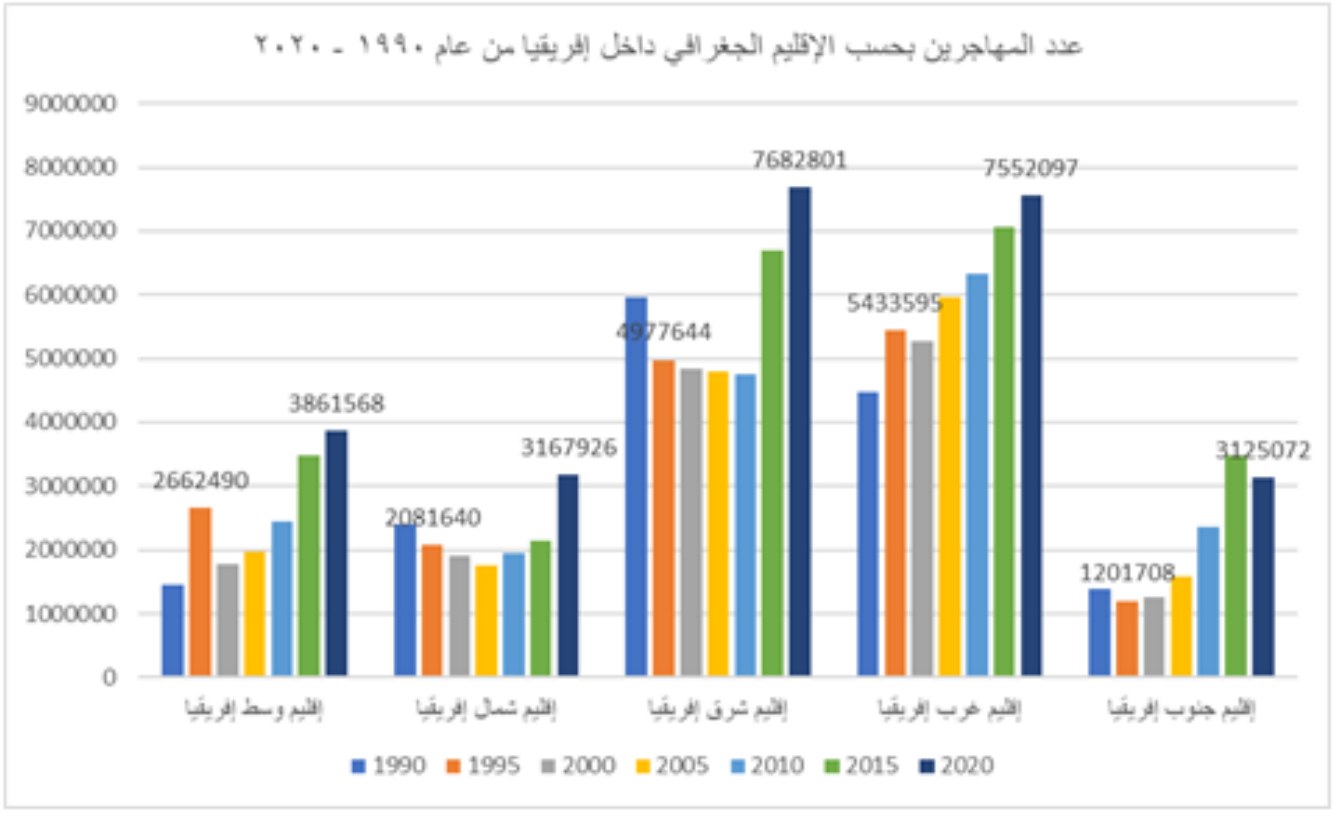

جدول (2) عدد المهاجرين بحسب الإقليم الجغرافي داخل إفريقيا من عام 1990-2020

	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020
إقليم وسط إفريقيا	1 461 155	2 662 490	1 775 284	1 961 951	2 436 802	3 479 911	3 861 568
إقليم شمال إفريقيا	2 403 325	2 081 640	1 900 448	1 749 718	1 952 040	2 138 918	3 167 926
إقليم شرق إفريقيا	5 959 183	4 977 644	4 847 119	4 788 649	4 743 657	6 696 922	7 682 801
إقليم غرب إفريقيا	4 470 738	5 433 595	5 261 131	5 957 048	6 321 637	7 067 138	7 552 097
إقليم جنوب إفريقيا	1 395 265	1 201 708	1 267 695	1 582 721	2 352 541	3 477 903	3 125 072

العوامل الهيكلية داخل إفريقيا في ارتفاع الهجرة غير الشرعية

1. القدرة الاستيعابية للمدن والنزوح الجماعي

تشهد القارة الإفريقية معدل نمو متسارعًا لسكان المدن والقرى حيث تراجعت نسبة سكان الريف مقابل سكان الحضر في إفريقيا من 84٪ سنة 1955 إلى 43.4٪ من إجمالي سكان إفريقيا في سنة 2019(5).

قد يُنظر لهذا الرقم من زاوية إيجابية من حيث ارتفاع معدلات النمو والاستهلاك من وجهة نظر نيوليبرالية، لكن في الحقيقة تؤكد تلك الأرقام على حجم الضغط الذي تعيشه المدن الإفريقية، وهذا الضغط لم ينمُ بشكل طبيعي ومستقر نتيجة توافر فرص العمل وارتفاع معدل النمو الاقتصادي لكنه ناتج عن عمليات نزوح جماعي سريعة وكبيرة في فترات قصيرة جراء الاقتتال بين الجماعات المسلحة مع مؤسسات الدولة الأمنية أو غيرها من الأطراف المشاركة في القتال في مختلف الأقاليم الجغرافية في إفريقيا. كما أن المجموعات المسلحة غالبًا ما تأخذ أطراف الدولة والريف مناطقَ للتمركز. على سبيل المثال في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2008 كانت إفريقيا وحدها تمثل 88٪ من حجم الضحايا بالعالم بالمقارنة مع باقي القارات. وكان الصراع الذي وقع في إقليم شرق جمهورية الكونغو والدول المجاورة أحد أكثر الصراعات التي وقع بها قتلى(6). هذا النمو أيضًا انعكس على القدرة الاستيعابية لتلك المدن وتسبب في تردي الخدمات العامة وانخفاض جودة الصحة والتعليم وارتفاع التهديدات الأمنية.

2. ارتفاع معدل النمو السكاني بالمقارنة مع نصيب الفرد من الناتج المحلي

الدافع الرئيس للهجرات الإفريقية تجاه أوروبا هو في الأساس هجرات اقتصادية فحوالي 80٪ من الهجرة الإفريقية مدفوعة بالبحث عن الأفضل اقتصاديًّا، كما أن 7.2٪ فقط من المهاجرين الأفارقة في دول الاتحاد الأوروبي هم من اللاجئين(7). فأغلب سكان إفريقيا من فئة الشباب تحت سن 25 عامًا والذين يمثلون نحو 60٪ من إجمالي سكان إفريقيا(8). فاقتصادات الدول الإفريقية تتسم بأنها غير منظمة وتستشري فيها ظاهرة البطالة والفساد. وعند مقارنة النمو الاقتصادي في إفريقيا وأوروبا مع معدل النمو الديمغرافي سنجد تباينًا كبيرًا؛ حيث يقدر معدل النمو الديمغرافي لإفريقيا خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2026 بنحو 48.6٪، فيما يقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي في إفريقيا بنحو 32.3٪، أما في دول الاتحاد الأوروبي فيقدر معدل النمو الديمغرافي لنفس الفترة بنحو 1٪، بينما يقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي بنحو 48.7٪(9)؛ لذلك يفكر الكثير من الشباب المتعلم في الهجرة بحثًا عن فرص عمل أفضل أو حياة أفضل (انظر الشكل 3).

الشكل الثالث: معدل نمو السكان ونصيب الفرد من الناتج المحلي لإفريقيا وأوروبا 2010-2026

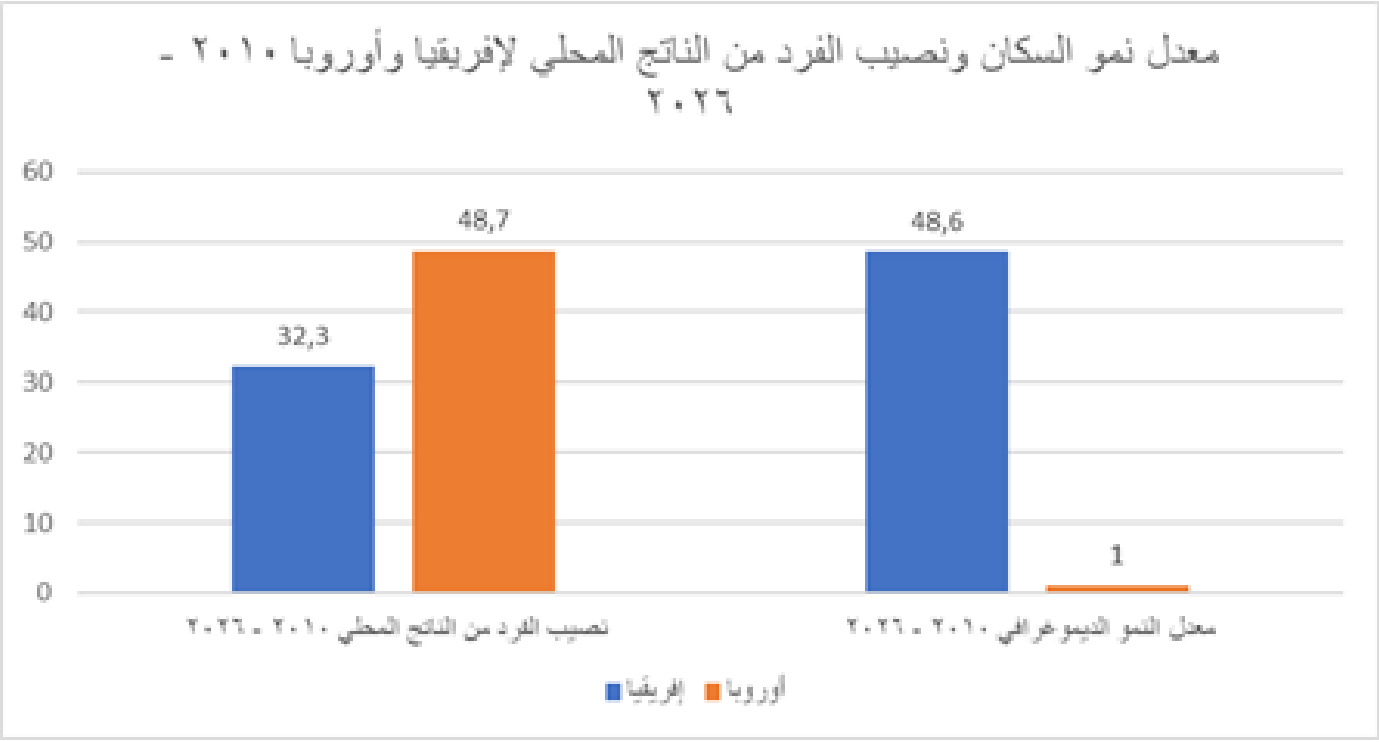

مسارات الهجرة غير الشرعية داخل إفريقيا وخارجها

في عام 2022، قطع 331 ألف مهاجر غير شرعي الحدود غير النظامية الأوروبية مسجلين ارتفاعًا قدره 66٪ عن عام 2021، في حين عبر نحو 148 ألف البحر في عام 2021 بزيادة قدرها 29٪ عن عام 2021، بينما بلغ عدد من قطع الحدود البرية الأوروبية نحو 183 ألفًا بزيادة قدرها 110٪ عن عام 2021. ارتفع عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين وصلوا إلى أوروبا من وسط البحر الأبيض المتوسط في 2022 نحو 56٪ عن العام الماضي بعدد 105 آلاف مهاجر، في حين ارتفع العدد من شرق البحر الأبيض المتوسط نحو 113٪ عن العام الماضي بعدد يقارب 44 ألف مهاجر. أما طرق غرب البلقان فقد ارتفعت نسبة المهاجرين منها نحو 134٪ مقارنة بعام 2021 بعدد يقارب 144 ألف مهاجر. فيما انخفض عدد المهاجرين القادمين من غرب البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك طريق المحيط الأطلسي من غرب إفريقيا إلى جزر الكناري نحو 25٪ بعدد مهاجرين يقدر بنحو 30 ألفًا، أما طرق الحدود الشرقية لأوروبا فقد انخفضت النسبة إلى نحو 22٪ بعدد مهاجرين يقدر بـ6300 مهاجر مقارنة بعام 2021. وقد ارتفعت نسبة الوفيات في البحر المتوسط نحو 17٪ بالمقارنة مع 2021 حيث أُبلغ عن غرق أو فقدان 2406 مهاجرين في عام 2022 مقارنة بـ2062 في عام 2021(10).

أما فيما يتعلق بمسارات الهجرة غير الشرعية وخيارات المهاجرين للوجهات في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2021 فتعد الدول الإفريقية الأكثر تضررًا بالمقارنة ببقية المسارات(11) والتي يمكن تقسيمها على المسارات الأربعة التالية (انظر الشكل 4):

1. الهجرة داخل القارة الإفريقية: يتجه العدد الأكبر من المهاجرين داخل القارة بنسبة تصل لنحو 53٪، وتتوزع الكتلة الأكبر على الدول التالية بالترتيب: جنوب السودان، والسودان، والصومال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوركينا فاسو، ومالي، وكوت ديفوار، وزيمبابوي، ونيجيريا، بمتوسط عدد مهاجرين يقدر بنحو 21 مليون مهاجر. وفي دراسة أخرى أكدت أن عدد المهاجرين يمثل 51.3٪ من إجمالي المهاجرين الأفارقة لعام 2021.
2. الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي: تأتي أوروبا مقصدًا ثانيًا مفضلاً للمهاجرين بنسبة تصل لنحو 28٪، وتتوزع الكتلة الأكبر على الدول التالية بالترتيب: المغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، وليبيا التي تعد نقط تجمع للعديد من المهاجرين القادمين من نيجيريا، وجنوب إفريقيا، والكونغو، والسودان، بمتوسط عدد مهاجرين يقدر بنحو 11 مليون مهاجر.
3. الهجرة إلى دول الشرق الأوسط: تأتي دول الشرق الأوسط في المرتبة الثالثة بنسبة تصل إلى 13٪ من المهاجرين، وتتوزع الكتلة الأكبر للمهاجرين على الدول التالية بالترتيب: مصر، والسودان، والصومال، وإثيوبيا، بمتوسط عدد مهاجرين يقدر بـ5 ملايين مهاجر.

4. الهجرة إلى أميركا الشمالية: تأتي أميركا وكندا بنسبة منخفضة بالمقارنة مع بقية الوجهات حيث تصل النسبة من إجمالي الوجهات نحو 6٪، بمتوسط عدد مهاجرين يقدر بـ3 ملايين مهاجر.

الشكل الرابع: نسبة المهاجرين بحسب مسار الهجرة 2010 – 2021

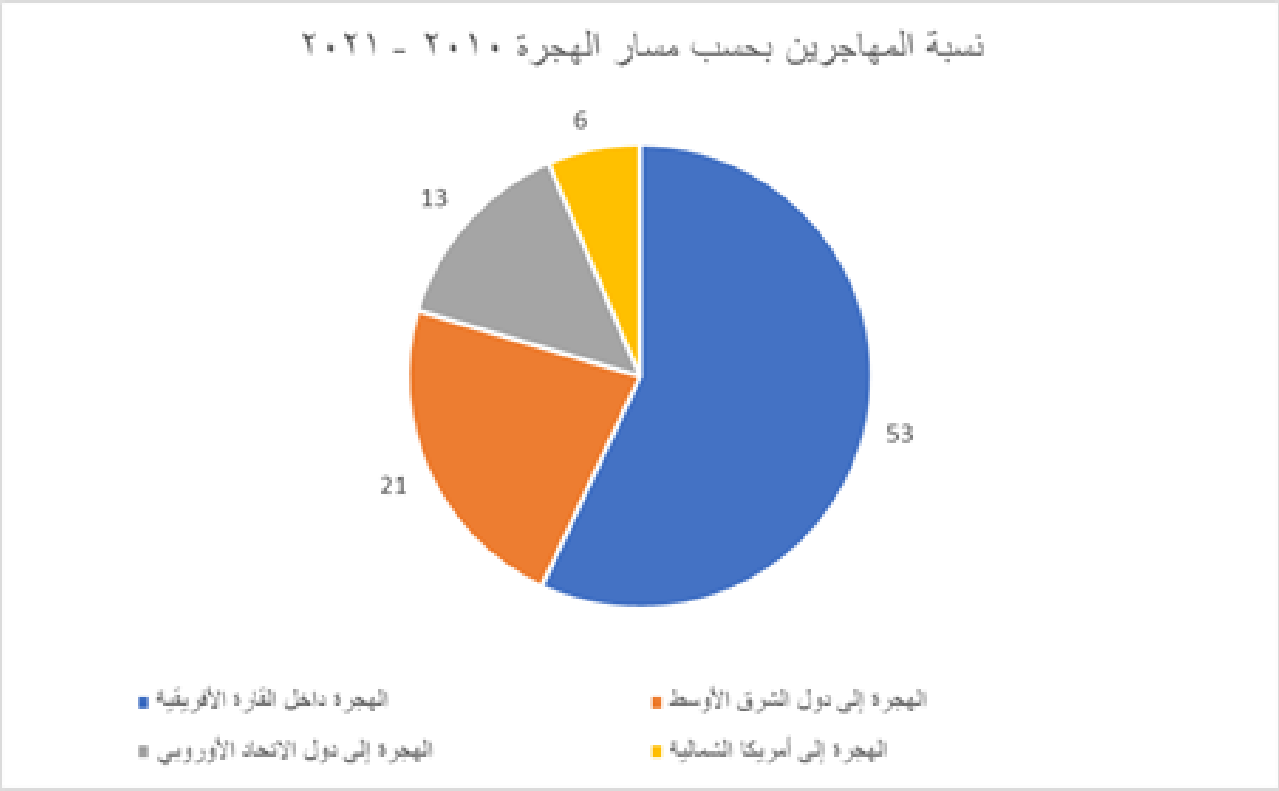

تؤكد تلك الاحصائيات أن عامل القرب الجغرافي هو عنصر رئيس في تحديد وجهة المهاجرين، كما تشير إلى أن الدول الإفريقية هي الأكثر تضررًا من حيث تحمل أعباء المهاجرين بالمقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي التي تتمتع بالاستقرار وتوافر فرص العمل. كانت تلك الصورة مهمة في فهم وزن المهاجرين من إجمالي عدد المهاجرين من إفريقيا.

كيف تؤثر الهجرة غير الشرعية على الاتحاد الأوروبي؟

1. **التأثير الديمغرافي والصناعي (تأثير إيجابي)**

أسهمت الهجرة غير الشرعية في ضبط معدلات النمو الديمغرافي المتدنية في أوروبا، ففي عام 2011 كان معدل النمو السكان في الاتحاد الأوروبي إيجابيًّا بالرغم من تناقصه، ولكنه أخذ منحنى الهبوط بداية من عام 2012. والسبب هو تسجيل حالات وفيات أكثر من المواليد؛ فقد ارتفع عدد السكان 7.5 مليون نسمة فقط من يناير/كانون الثاني 2012 حتى يناير/كانون الثاني 2020 وذلك بفضل الهجرة، لكن بعد عام 2020 و2021 لم يعد معدل المهاجرين مساعدً إيجابيًّا في مقاومة الهبوط الديمغرافي في أوروبا(12). ففي عام 2022، استمرت الوفيات في تجاوز عدد المواليد الأحياء في الاتحاد الأوروبي، مما عمَّق الفجوة الديمغرافية؛ حيث فاق عدد الوفيات (5.15 مليون) عدد المواليد الأحياء (3.86 مليون) فكان معدل النمو لمواطني الاتحاد الأوروبي هو بالسالب (– 1.3 مليون) لكن بإضافة صافي الهجرة الذي بلغ 4.1 مليون مهاجر يصبح معدل نمو سكان الاتحاد الأوروبي (2.8 مليون) في عام 2022 (انظر الشكل 5). كذلك من المهم إدراك أن معدلات الهجرة ارتفعت في أوروبا بشكل عال في عام 2022 متأثرة بالحرب الروسية-الأوكرانية وبتسهيلات قدمتها دول الاتحاد الأوروبي للأوكرانيين؛ حيث بلغ عددهم بحسب تقارير اليونسكو 2.852 مليون من بداية الحرب حتى ديسمبر/كانون الأول 2022(13).

الشكل الخامس: معدل نمو سكان أوروبا بالتفريق بين المهاجرين والمواطنين 1990 – 2022

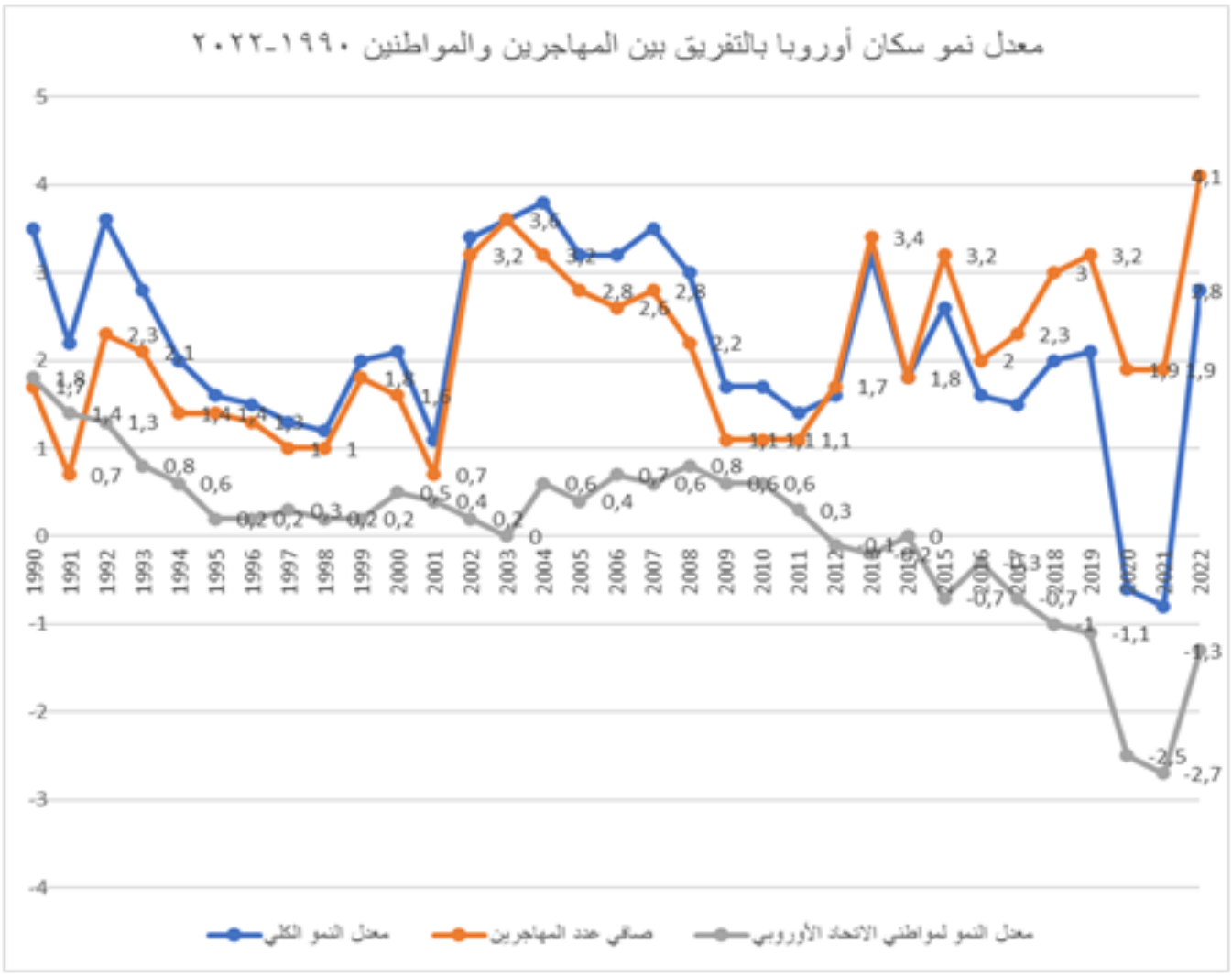

كما أن للمهاجرين تأثيرًا عاليًا في تطوير الصناعات وتشغيل المصانع، كما يسهم أيضًا المتعلمون ذوو التعليم العالي في الابتكارات بشكل إيجابي، لكن التأثير الأكبر والملاحظ في الصناعات ذات المستويات المنخفضة، بالإضافة لدورهم المحوري في الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح على التجارة، فالتأثير الكلي للمهاجر الماهر هو حوالي ثلث تأثير المواطنين المهرة(14).

2. تفكك الاتحاد الأوروبي وصعود اليمين المتطرف (تأثير سلبي)

أما التأثيرات السلبية على الاتحاد الأوروبي فتتمحور في كون المهاجرين غير الشرعيين عاملاً في دفع الدول للخروج من الاتحاد الأوروبي. فملف الهجرة غير الشرعية أحد الأسباب الرئيسية في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. عاش المهاجرون في 32 دولة في الاتحاد الأوروبي، لكن حوالي نصفهم عاش في دولتين فقط، هما: ألمانيا وبريطانيا(15). استطاعت ألمانيا توظيف الهجرة بشكل ناجح في عجلة الإنتاج والاقتصاد بالمقارنة مع بريطانيا. لكن في بريطانيا كان الأمر مختلفًا؛ حيث وظَّف اليمين ملف المهاجرين إعلاميًّا لأجل تحقيق أهدافه بالخروج من الاتحاد الأوروبي. فقبل الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أيد 6 من كل 10 في استطلاع رأي في بريطانيا رغبتهم في تخفيض

الهجرة بنسبة بلغت 62٪(16). كان الهدف من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو منح بريطانيا مزيدًا من السيطرة على حدودها وتفعيل سياسات خاصة بمكافحة الهجرة. ومع ذلك لم تستطع بريطانيا حتى الآن أن تمنع الهجرة بشكل كامل.

هناك أيضًا اعتقاد منتشر بأن الهجرة تضر بالتجانس الثقافي لدول الاتحاد الأوروبي؛ حيث يرى 57٪ أنها تمثل خطورة على الثقافة في الدول الأوروبية. كما أن أكثر من ثلاثة أرباع المقيمين الأوروبيين قلقون من الهجرة غير المشروعة؛ حيث اعتبر 49٪ في أحد الاستطلاعات أن الهجرة غير الشرعية تمثل مشكلة خطيرة للغاية، بينما قال 36٪ إنها مشكلة خطيرة فقط(17)؛ أي إن الاتجاه السلبي العام يعادل 85٪. كما يتنامى عند قطاعات كبيرة من المجتمعات التي تستقبل المهاجرين غير الشرعيين أن المهاجرين يؤثرون بشكل سلبي على الاقتصاد وتُستهلك الموارد المالية للدولة من أجل مكافحتها ما يتسبب في أزمات اقتصادية(18).

عمل اليمين المتطرف على توظيف ملف الهجرة ملفًّا إستراتيجيًّا في خطابه السياسي على نحو شعبوي. فاليمين المتطرف يجسد أسوأ ما في التقاليد الأيديولوجية الأوروبية حاليًّا. فهم يميلون نحو الأصولية القومية، والسلطوية السياسية. وتستند رسالتهم في الغالب إلى ثلاث أفكار أساسية: (1) التمجيد العرقي، (2) كراهية الأجانب ومعاداة المهاجرين، (3) الشعبوية "المناهضة للسياسة" والمناهضة للمؤسسات(19). هناك مخاوف حقيقية من تفكك الاتحاد الأوروبي بسبب صعود اليمين المتطرف في عدد من الدول الأوروبية؛ فالخطابات القومية تُعد عامل مساهم في التفكك الأوروبي، فعودة القومية في بعض الدول الأعضاء أدت إلى انهيار التعاون وإضعاف الاتحاد الأوروبي(20). كما أن قرار بريطانيا الانسحاب من الاتحاد الأوروبي المدفوع بأزمة ملف الهجرة أثار قلقًا وتساؤلات حول مستقبل الاتحاد(21).

سياسات الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية

يتبنى الاتحاد الأوروبي تنفيذ مجموعة من السياسات لمواجهة الهجرة غير الشرعية. تهدف هذه السياسات إلى وضع سياسة شاملة بنهج متوازن للتعامل مع الهجرة النظامية وغير النظامية(22). تتمثل هذه السياسات في تعزيز الضوابط الحدودية، والتشجيع على عودة فعالة للمهاجرين غير الشرعيين، وتعزيز هجرة العمالة القانونية وذلك من خلال توفير طرق قانونية مشروعة للأشخاص الراغبين بالهجرة إلى الاتحاد الأوروبي(23). لكن ارتفاع معدلات الهجرة دفع الدول التي تقع في المناطق الشرقية والجنوبية مع البحر المتوسط في الاتحاد الأوروبي إلى تبني سياسات أمنية متشددة. وتتمحور سياساتها في أمرين:

1. تشديد الرقابة على الحدود: تجلت تلك السياسة في أبشع صورها لتتحول لآلات قتل. كما تعمد خفر السواحل اليوناني إغراق قوارب المهاجرين، والذي كان آخرهم القارب الذي أغرقته عن عمد، في منتصف يونيو/حزيران 2023، بحسب رواية الناجين، والذي كان على متنه أكثر من 750 مهاجرًا بينهم 100 طفل. نجا نحو مئة شخص فقط فيما انتُشل بضع وثمانون جثة، وهو ما أثبته العديد من الحوارات الصحفية مع الناجين حيث وصف أحدهم ما قام به خفر السواحل اليوناني: "ربطوا القارب من الجانب، ثم تحرك خفر السواحل بسرعة قصوى عدة مرات، جعلت قاربنا يميل يمينًا ويسارًا قبل أن ينقلب، وبعدها قطعوا الحبل .(24)"هذا الحادث ليس استثناء، بل هو سياسة تتبعها اليونان، فسبق أن خرج العديد من مقاطع الفيديو المصورة من الناجين أو من قبل فرق خفر السواحل التركية توثق تعمد السلطات اليونانية إغراق القوارب .(25)تكرار تلك الحوادث يؤكد أنها سياسة ممنهجة.
2. توطين المهاجرين في الدول المجاورة وإعادة المهاجرين للدول التي قدموا منها. مقابل تقديم بعض الامتيازات والمبالغ المالية لمساعدة الدول على تأسيس بنية تحتية لاستقبالهم أو دعمهم بخدمات صحية وتعليمية، وهو ما نجحت به حتى الآن مع تركيا؛ حيث قدم الاتحاد الأوروبي 6 مليارات يورو على أقساط متعددة كحزمة مساعدات بهدف دعم تركيا في إدارة اللاجئين داخل حدودها ومنعهم من التحرك في اتجاه أوروبا [26]، ومع ذلك يواجه الاتحاد الأوروبي صعوبات في الوصول لاتفاقات مشابهة مع دول شمال إفريقيا؛ حيث يحاول أن يضع بنودًا مختلفة لكل دولة على حدة كتسهيل الحصول على التأشيرات، وتحسين العلاقات التجارية. كذلك تسعى بريطانيا لإرسال طالبي اللجوء إلى رواندا كوسيلة لردع المهاجرين عن الوصول إلى بريطانيا.(27)

وقد رفض المغرب طلبًا من الاتحاد الأوروبي بإعادة المهاجرين الذين يصلون إلى أوروبا من المغرب خاصة الذين يصلون إلى جزر الكناري الإسبانية. ومع ذلك يعيد المغرب بالفعل إدخال نحو 15000 من المهاجرين إلى بلادهم كل عام. بالإضافة إلى ذلك، وافق المغرب، في عام 1992، على قبول رعايا الطرف الثالث من الإسبانيين في حال إعادتهم في غضون 24 ساعة. لكن بشكل عام، يعكس رفض المغرب لطلب الاتحاد الأوروبي بمكافحة الهجرة وتسويتها موقفه من الهجرة وتركيزه على تحمل كل دولة مسؤولية مواطنيها(28).

أما في تونس، فقد استطاع الاتحاد الأوروبي استغلال الأزمة الاقتصادية هناك ووقَّع مذكرة تفاهم متواضعة، في يوليو/تموز 2023، تهدف إلى مكافحة المتاجرين بالبشر وتشديد الرقابة على الحدود لوقف الهجرة مقابل تخصيص 100 مليون يورو لتونس لمساعدتها في مكافحة الهجرة(29)، والتي تبعها انتهاكات جسيمة للمهاجرين بإلقاء أكثر

من 500 مهاجر بينهم أطفال في مناطق صحراوية على الحدود مع ليبيا(30). يدفع الاتحاد الأوروبي إلى تشكيل فرق عمل مشتركة مع الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة للحد من استخدام غرب البحر الأبيض المتوسط وغرب إفريقيا مسارًا للهجرة. ومع ذلك، فإن الحكومات الإفريقية لا تتعاون مع المطالب الأوروبية(31).

خاتمة

هذه الحلول الأمنية والقمعية يمكن وصفها بسياسات قصيرة الأجل تتعامل كرد فعل وليست إستراتيجية متكاملة تهدف لحل مشكلة الهجرة من جذورها. وذلك بعد فشلها في وضع حلول وسياسات قادرة على حل المشكلة بشكل فعال من جذورها. وقد تعطي تلك السياسات الأمنية نجاحًا زائفًا يخفي فشلاً أخلاقيًّا وسياسيًّا. لماذا ستفشل؟ ببساطة لأن المهاجر يعلم تمامًا أن تلك الرحلة سيواجه فيها الموت قبل أن يتحرك. كما أن العوامل الهيكلية كالفساد والحروب والاستبداد في الدول التي يهاجر منها المهاجرون لم تتقدم في مسارات إيجابية. وهي العوامل التي تدفع المهاجر للهجرة.

إن العوامل التي تصنع بيئة طاردة للشباب الإفريقي وغير آمنة للمجتمعات الإفريقية لا تزال قائمة، بل إن دول الاتحاد الأوروبي هي أحد الأسباب الرئيسية من خلال سياساتها التي تتعاطى بها مع القارة خلال القرنين الماضيين. وعليه، إذا كان الاتحاد الأوروبي يريد حل مشكلة الهجرة بشكل جاد فعليه أن يعيد النظر في سياساته الخارجية مع دول القارة الإفريقية بداية من دعم الانقلابات العسكرية وتحفيز الأطراف المحلية على الاقتتال وحتى سرقة الموارد الطبيعية أو استغلالها على نحو غير عادل.

---

* **شادي إبراهيم**، باحث بمركز سيجا بجامعة صباح الدين زعيم.

مراجع

1)- Statistics on migration to Europe, European Commission, Jan 2022, https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2019-2024/promoting-our-european-way-life/statistics-migration-europe_en#refugees-in-europe

2)- African Migration Trends to Watch in 2023, the Africa Center for Strategic Studies, Jan 2023, https://africacenter.org/spotlight/african-migration-trends-to-watch-in-2023/

3)- Africa and Europe Facts and Figures on African Migrations, Africa Europe Foundation Debate, Feb 2022, https://mo.ibrahim.foundation/sites/default/files/2022-02/aef_summit_african-migrations.pdf

4)- International Migrant Stock 2020 (Total destination, Total origin, Age and sex), United Nations, 2020, https://www.un.org/development/desa/pd/content/international-migrant-stock

5)- Africa Urban Population ،Africa Demographics ،World o mater, https://www.worldometers.info/demographics/demographics-of-africa/
6)- Hawkins, Virgil. Stealth conflicts: How the world's worst violence is ignored. Ashgate Publishing, Ltd., 2008.
7)- Gianna-Carina Grün, How the EU spent billions to halt migration from Africa, DW, Dec 2022, https://www.dw.com/en/how-the-eu-spent-billions-to-halt-migration-from-africa/a-61362906
8)- El Habti, H. "Why Africa's youth hold the key to its development potential." In World Economic Forum. As accessed on, vol. 16. 2023. https://www.weforum.org/agenda/2022/09/why-africa-youth-key-development-potential/
9)- Africa and Europe Facts and Figures on African Migrations, Africa Europe Foundation, Mo Ibrahim Foundation, 2022, https://mo.ibrahim.foundation/sites/default/files/2022-02/aef_summit_african-migrations.pdf
10)-Irregular EU border crossings by nationality in 2022 ،Statistics on migration to Europe, European Commission, Jan 2022, https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2019-2024/promoting-our-european-way-life/statistics-migration-europe_en#irregular-border-crossings
11)- African Migration Trends to Watch in 2022, the Africa Center for Strategic Studies, Dec 2021, https://africacenter.org/spotlight/african-migration-trends-to-watch-in-2022/
12)- Population and population change statistics, Eurostat, Data extracted 6 July 2023, https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Population_and_population_change_statistics#EU_population_shows_a_strong_increase_in_2022
13)- Ukraine Refugee Situation, UNHCR, Border crossings from Ukraine since 24 Feb 2022 to Dec 2022, https://data2.unhcr.org/en/situations/ukraine
14)- Fassio, Claudio, Fabio Montobbio, and Alessandra Venturini. "Skilled migration and innovation in European industries." Research Policy 48, no. 3 (2019): 706-718.
15)- Connor, Phillip, and Jeffrey S. Passel. "5 facts about unauthorized immigration in Europe." (2019). https://www.pewresearch.org/short-reads/2019/11/14/5-facts-about-unauthorized-immigration-in-europe/
16)- Mona Lotten, From The Outside In (G20 views of the UK before and after the EU referendum), British Council 2017/G258, ISBN 978-0-86355-861-0, https://www.britishcouncil.org/sites/default/files/from_the_outside_in.pdf
17)- Project Europe (Immigration), Századvég Publishing House, Aug 2016, https://szazadveg.hu/en/2016/08/09/immigration~n1401
18)- Ciris, Kazim. "The effects of European Union illegal immigration policies on the candidate countries: the case of Turkey." PhD diss., Rutgers University-Graduate School-Newark, 2016.
19)- Cesáreo Rodríguez-Aguilera, The Rise of The Far Right in Europe, IEMed, (Mediterranean Yearbook 2014), https://www.iemed.org/publication/the-rise-of-the-far-right-in-europe/
20)- Wellings, Ben. "Nationalism and European disintegration." Nations and Nationalism (2022). https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/nana.12884
21)- Webber, Douglas. European disintegration?: the politics of crisis in the European Union. Bloomsbury Publishing, 2018. https://cadmus.eui.eu/handle/1814/60897

22)- Articles 79 and 80 of the Treaty on the Functioning of the European Union (TFEU), Fact Sheets on the European Union, European Parliament, https://www.europarl.europa.eu/factsheets/en/sheet/152/immigration-policy

23)- Countering irregular migration: better EU border management, European Parliament, april 2023, https://www.europarl.europa.eu/news/en/headlines/society/20170627STO78419/countering-irregular-migration-better-eu-border-management

24) ناجون من غرق قارب المهاجرين قبالة اليونان: "يريدون إسكاتنا"، آلاء رجائي، بي بي سي، يونيو/حزيران 2023، تم التصفح في 1 يوليو 2023: https://www.bbc.com/arabic/articles/ce9w453wnx0o

25)- Ashitha Nagesh, Video shows Greek coast guard 'deliberately sinking lifeboat full of refugees', Metro, Nov 2015, https://metro.co.uk/2015/11/22/video-shows-greek-coast-guard-deliberately-sinking-lifeboat-full-of-refugees-5518390/

26)- Terry, Kyilah. "The EU–Turkey deal, five years on: A frayed and controversial but enduring blueprint." Migration Policy Institute 8 (2021). https://www.migrationpolicy.org/article/eu-turkey-deal-five-years-on

27)- Limb, Matthew. "UK–Rwanda migration plan fails to safeguard refugees' medical care, say campaigners." (2022). https://www.bmj.com/content/377/bmj.o1087.short

28)- Morocco rebuffs EU request to re-admit third-country migrants, Reuters, Dec 2020, https://www.reuters.com/article/morocco-eu-migration-int/morocco-rebuffs-eu-request-to-re-admit-third-country-migrants-idUSKBN28P252

29)- Tunisia and EU finalise deal on migration, Aljazeera, Jul 2023, https://www.aljazeera.com/news/2023/7/16/tunisia-and-eu-finalise-deal-on-migration

30)- Bouazza Ben Bouazza, Under pressure, Tunisia takes back hundreds of migrants trapped in a border zone with Libya, AP news, July 2023, https://apnews.com/article/tunisia-libya-migrants-border-tensions-391e7e7c5200b9a7e4331aff1a7c0d5b

31)- Joint press release of the United Nations, the African Union and the European Union, European Commission, Nov 2017, https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/STATEMENT_17_5029

انتهى